الغانم يهنئ نظيره في فيتنام بالعيد الوطني

بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم امس ببرقية تهنئة إلى رئيس المجلس الوطني في جمهورية فيتنام الاشتراكية فونج دينه هيو، وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلده

جوهر: مؤسسات الدولة غير مؤهلة لمواجهة الهجمات الإلكترونية

رياض عواد

أكدّ النائب الدكتور حسن جوهر أنه قام بتقديم مجموعة من الأسئلة البرلمانية عن استراتيجية الأمن السيبراني في جميع الوزارات والجهات الحكومية ومتطلباته ونظم حمايته وتخزين قواعد البيانات الخاصة به ومدى سلامة الأنظمة الإلكترونية المستخدمة في الأمن السيبراني، بالإضافة إلى خطط مواجهة الكوارث المتعلقة بالاختراق ومسح البيانات، والبرامج التدريبية التي تلقاها موظفي تلك الجهات لهذا الغرض، مضيفاً بأن الهدف من توجيه هذه الأسئلة هو قياس مدى اهتمام الدولة بالأمن السيبراني ومعرفة القدرة الوطنية في مواجهة المخاطر الإلكترونية وتأثيرها على الأعمال السيادية للدولة.

وأفاد د. جوهر بأنه تبين وللأسف ومن دون استثناء أن مؤسسات الدولة غير مؤهلة لمواجهة الهجمات الإلكترونية بل غير قادرة على حماية بياناتها وأنظمتها الإلكترونية بالصورة المطلوبة خصوصاً في عصر تسارع الطفرات التكنولوجية المتلاحقة وتزايد نشاط الجماعات والشركات والمنظمات السوداء حول العالم لنهب المقدرات المالية لدى دول العالم الهزيلة من خلال اختراق وقرصنة الأنظمة الإلكترونية والبرامج المستخدمة لديها.

فالعالم الافتراضي الذي نعيش في ظله لا يرحم ولا يتوانى عن سحق الضعيف، حيث أصبحت الدولة في هذه الحقبة من الزمن تقاس بما تملك من مقومات تكنولوجية وأدوات إلكترونية تحمي سياجها السيادي داخلياً وخارجياً، وبيّن جوهر أن الردود الواردة تكشف أن الجهات لا تعير الاهتمام المطلوب في مجال الأمن السيبراني، وأن معظم المؤسسات لا تملك استراتيجية واضحة المعالم لهذا الاستحقاق الوطني، لا بل لا تفقه بالجوانب والعناصر الأساسية لتلك الاستراتيجية، كما أنها لا تملك الكوادر الوطنية المؤهلة اللازمة التي تعمل في مجال الأمن السيبراني، وهذا أمر متوقع حيث أن مناهجنا التعليمية تخلو من هذا التخصص المهم والضروري، كما أن معظم مؤسسات الدولة تعاني أوجه القصور الحاد في مجال تدريب وتأهيل كوادرها في هذا التخصص حيث أن البرامج التدريبية المقدمة لموظفي الجهات غير مناسبة إطلاقاً من ناحية الكم والنوع، إضافة إلى تجاهل الكوادر الوطنية المتاحة والتقاعس عن تشجيعها وإسناد المهام المطلوبة لها للقيام بدورها المطلوب.

حسن جوهر

وحذّر النائب جوهر من خطورة الاستمرار في الاستعانة بشركات خارجية وكوادر أجنبية لإتمام العمليات الضرورية في قطاعات الأمن السيبراني، الأمر الذي يعني اطلاع هذه الجهات على بيانات الدولة السرية والتجول في أنظمتها الحساسة دون أي رادع أو عائق، وما زاد الأمر سوءً غياب دور الدولة الواضح في الرقابة والإشراف على هذه الجهات الأجنبية والمحاسبة على تجاوزاتها وخرقها للمعلومات السيادية وذات الخصوصية والتصرف بها لأهداف مجهولة، مؤكداً عدم وجود المعايير المطلوبة لقياس أمن المعلومات وحماية الخصوصية والافتقار إلى آلية متابعة الأنظمة الإلكترونية المستخدمة والبيانات المستنزفة من قبل الجهات والشركات الأجنبية، وخاصة مع توجه معظم القطاعات والإدارات الحكومية لاستخدام التطبيقات الإلكترونية وتحويل معاملاتها التقليدية إلى الأنظمة الآلية.

واستغرب د.جوهر أن الدولة بجميع مؤسساتها لا تملك خطة واضحة المعالم لمواجهة الكوارث، خصوصاً في حالة سرقة بيانات الأنظمة الرقمية أو تدميرها وإتلافها وصعوبة التصدي في استرجاعها أو اللجوء إلى المصدر الحقيقي لمن تسبب في مثل هذه الجرائم.

وختم بالقول أنه سيستمر في توجيه حزمة جديدة من الأسئلة البرلمانية في هذا الخصوص لمزيد من الاستيضاح وتحميل المسؤولية لجميع الجهات المختصة لتدارك أوجه القصور ومعالجة متطلبات الأمن السيبراني برؤية وطنية شاملة، لأن الوضع القائم لا يدعو إلى الاطمئنان وينذر بأخطار حقيقة محدقة بمؤسساتنا وأجهزتنا الرسمية، مضيفاً في الوقت نفسه بأنه يعكف على إعداد اقتراح بقانون لمشروع الأمن السيبراني الوطني في إطار استراتيجية الأمن الوطني الكويتي، داعياً الجميع إلى المساهمة في انجاح هذا المقترح المستحق وغير القابل للتأجيل.

المناور يقترح تجريم الترويج لأفكار ومعتقدات «الشذوذ الجنسي»

أعلن النائب أسامة المناور عن تقديمه اقتراحا بقانون، لتجريم المجاهرة بالشذوذ الجنسي، ومعاقبته بالحبس مدة لا تجاوز ثلاث سنوات والغرامة التي لا تقل عن ألف دينار ولا تجاوز ثلاثة آلاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين.

ونص الاقتراح على ما يلي:

مادة أولى: يُعاقب بالحبس مدة لا تجاوز ثلاث سنوات والغرامة التي لا تقل عن ألف دينار ولا تجاوز ثلاثة آلاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين كل مَن قام بأحد الأفعال أو التصرفات التالية:

1 – كل من قام برفع علم أو شعار أو أية إشارة ترمز إلى فئة الشواذ جنسيا.

2 – كل من رَوج بأية وسيلة كانت لأفكار ومعتقدات فئة الشواذ جنسيا.

3 – كل من دعا أو حرّض على تكوين جماعة تتبنى أفكار ومعتقدات الشواذ جنسيا.

4 – كل من ارتدى ملابس عليها شعارات أو رموز أو علامات ترمز إلى الشواذ جنسيا.

مادة ثانية:

يُقصد بالشذوذ الجنسي المنصوص عليه بالمادة السابقة بأنها العلاقة الجنسية بين طرفين من جنس واحد (مثليين)، والمتشبهين من الرجال بالنساء أو العكس.

مادة ثالثة:

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ أحكام هذا القانون ويُعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

ونصت المذكرة الإيضاحية على ما يلي:

اسامه المناور

إن المثلية ليست حقا من حقوق الإنسان، فهي انحراف سلوكي وأخلاقي وكثيرون في الغرب يرفضونها، ومن المفترض أن ترفض الدول الإقرار بأي تعهدات دولية بما يخالف دينها ومعتقداتها وثقافتها.

ولما كانت المادة (2) من الدستور قد نصت على أن دين الدولة الإسلام، والشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع، كما نصت المادة (49) من الدستور على مراعاة النظام العام واحترام الآداب العامة واجب على جميع سكان الكويت.

ولما كانت الشريعة الإسلامية ترفض وتؤثم ما يقوم به الشواذ من أفعال وتصرفات فضلا عن أنها تخالف الآداب العامة للدولة، ومن ثم فإن إعمالا لهذه النصوص الدستورية يتعين على جميع سكان الكويت الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية وعدم مخالفة النظام العام والآداب العامة.

ومن هنا تضمن قانون العقوبات بعض الأحكام العامة ضد «الفجور والفسق» التي يمكن استخدامها لمعاقبة أصحاب المثلية أو ما يُطلق عليهم مجتمع الميم، حيث تُعاقب المادة (193) من قانون العقوبات الفجور (التي تفسرها المحاكم على أنها تعني المثلية الجنسية بين الرجال) بالسجن لمدة تصل إلى 7 سنوات، كما أن المادة (198) من قانون الجزاء تحظر الفجور العام ووضع لذلك عقوبة الحبس أو الغرامة أو إحدى هاتين العقوبتين، وفي عام 2008 تم تعديل النص ليحظر أيضا «تقليد الظهور كشخص من الجنس الآخر».

وبالرغم من تلك النصوص إلا أنه لوحظ في الآونة الأخيرة خروج من يرفع شعارات هذه الفئة المنحرفة ويُجاهر بهذه التصرفات والأفعال التي ترفضها الشريعة الإسلامية وتتنافى مع قيم ومبادئ المجتمع الكويتي وتخالف النظام العام والآداب العامة تحت شعار الحرية الشخصية.

ولما كانت الحرية الشخصية لا تعني الانقضاض على قيم وتقاليد المجتمع لذا كانت هناك ضرورة لهذا القانون لردع هؤلاء عن تصرفاتهم التي تمثل عدوانا صارخا على قيم ومبادئ المجتمع، كما روعي بالقانون وضع تعريف منضبط ومحدد للمقصود بالشواذ جنسيا

الجمهور يسأل الفارس عن وحدة الدراسات النسوية والجندرة في كلية الآداب

وجه النائب فايز الجمهور سؤالا إلى وزير النفط ووزير التعليم العالي د. محمد الفارس، عن الدورات المزمع عقدها من وحدة الدراسات النسوية والجندرة الفترة القادمة، ومحاورها والشريحة الموجهة لها هذه الدورات.

ونص السؤال على ما يلي:

جامعة الكويت هي أول جامعة بحثية حكومية في دولة الكويت، فقد أُنشئت في أكتوبر 1966 بموجب القانون رقم 29 لسنة 1966.

وتسعى الجامعة إلى تقديم تعليم متميز والمساهمة في إنتاج المعرفة وتطويرها ونشرها وتأهيل الموارد البشرية لتحقيق أهداف التنمية واحتياجات المجتمع الكويتي وذلك بما يتماشى مع هويتنا الإسلامية وعادات وتقاليد وقيم وأخلاق المجتمع الكويتي.

حيث أن من أهم الرسائل المنوطة بجامعة الكويت هي المساهمة في توطين وتطوير ونشر المعرفة الإنسانية ومتابعتها وإعاد الثروة البشرية والقيادات الواعدة وذلك للوفاء باحتياجات ومتطلبات العصر الحديث وبالتعاون مع المؤسسات العلمية المماثلة لها في الرسالة وذلك من خلال تعزيز القيم والمبادئ الوطنية والعربية والإسلامية وتوطين وتطوير ونشر المعرفة وتطوير العنصر البشري واستثماره لتحقيق التميز في التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع لإدخال التقنيات الحديثة.

وقد نمى إلى علمي إنشاء وحدة اسمها

فايز الجمهور

«وحدة الدراسات النسوية والجندرة» تابعة لقسم التاريخ في كلية الآداب وستنظم هذه الوحدة ندوة ستُعقد في الفترة القادمة.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – ما علاقة وحدة الدراسات النسوية والجندرة بقسم التاريخ في كلية الآداب؟

2 – هل أُنشئت وحدة الدراسات النسوية والجندرة وفق اللوائح الجامعية المعمول بها داخل جامعة الكويت؟

3 – جميع المحاضرات والندوات والدورات السابقة التي نظمتها وحدة الدراسات النسوية والجندرة، وأسماء المحاضرين فيها ومؤهلاتهم العلمية وسيرهم الذاتية، وعناوين تلك المحاضرات والندوات والدورات.

الطريجي يقترح استحداث إدارة لعلاج المحكومين بقضايا المخدرات

أعلن النائب د.عبد الله الطريجي عن تقدمه باقتراح برغبة، بإنشاء إدارة للسجون مجهزة طبيا لعلاج المحكومين في قضايا تعاطي المخدرات خلال فترة تنفيذ مدة الحبس.

ونص الاقتراح على ما يلي:

نظرا لارتفاع معدلات جرائم تعاطي المخدرات وارتفاع أعداد المدمنين والمتعاطين للمخدرات، وحيث أن المؤسسات الإصلاحية المتمثلة بقطاع السجون التابعة لوزارة الداخلية لا يتوفر لديها الأماكن التأهيلية طبياً ونفسياً والمخصصة للنزلاء المحكومين بقضايا تعاطي المخدرات لعلاجهم من مرض تعاطي المخدرات خلال قضائهم فترة تنفيذ عقوبة الحبس.

كما أن عدم وجود مصحات خاصة لعلاج مدمني المخدرات في الكويت دفع أولياء أمور المدمنين إلى إيفاد أبنائهم للعلاج خارج البلاد على نفقتهم الخاصة في المصحات المخصصة لعلاج الإدمان مما يشكل عبئا ماليا يثقل كاهل أولياء الأمور.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

1– إنشاء إدارة للسجون مجهزة طبيا

عبدالله الطريجي

بأحدث الأجهزة والمعدات والكوادر الطبية المهنية المتخصصة لعلاج المحكومين في قضايا تعاطي المخدرات لعلاجهم خلال فترة تنفيذ مدة الحبس.

2– منح القطاع الخاص والمستثمر الأجنبي التراخيص والتسهيلات اللازمة لإنشاء مصحات لعلاج متعاطي ومدمني المخدرات ولجذب أفضل المصحات العالمية المتخصصة في هذا الشأن لإنشاء فروع لها داخل البلاد

العنزي: النوابغ من أبناء الكويت مصدر فخرها أمام العالم

خالد العنزي والمهندسة جنان الشهاب

استقبل النائب د. خالد العنزي المهندسة جنان الشهاب الفائزة بالميدالية الذهبية السادسة لاختراع الخلايا الكهرومغناطيسية من معرض All American Davinci Expo ، والطالبة غلا العنزي الحاصلة على المركز الأول ولقب أفضل مبرمج في الكفاءة التقنية والبرمجية على مستوى العالم في المسابقة التي أقيمت في الهند.

وأعرب العنزي في تصريح صحفي عن سعادته باستقبال النوابغ من أبناء الكويت، مؤكدا انهم مصدر فخر لنا أمام دول العالم.

وأوضح أنه من خلال هذا اللقاء تلمس وجود قصور كبير جدا من الجهات الحكومية في رعاية المواهب الكويتية، وخاصة الجهات التي أنشئت لهذا الغرض مثل مركز الكويت للتقدم العلمي أو مركز صباح الأحمد للموهبة والإبداع أو الهيئة العامة للشباب والرياضة أو وزارة التعليم العالي.

وبين أن كل الجهات المعنية تعاطت سلبا مع مثل هذه الطاقات الشبابية، متمنيا أن يتم رعاية المواهب الكويتية بشكل كامل لأن المسألة تتعلق بالكويت ومستقبلها وسمعتها أمام دول العالم.

وقال إن الكويت تملك العقول وهي ليست أقل من الدول المتقدمة المتحضرة التي تضع مثل هذه الطاقات الشبابية في المقدمة وتفاخر بهم أمام الآخرين، معربا عن تقديره لكل مجتهد من أجل رفعة الكويت في المجالات كافة.

ودعا الجهات المعنية إلى المسارعة بدعم ومساندة ورعاية هذه الطاقات الشبابية وألا يتم تجاهلها، متمنيا أن يتم التعاطي مع مثل هذا الحدث بجدية ووطنية وقدر من المسؤولية، مؤكدا أنه «لن يقبل بأي شكل من الأشكال أن يتم تجاهل هذه الطاقات الشبابية».

بدورها قالت المهندسة جنان الشهاب إن المخترعين والمهندسين هدفهم رفع اسم الكويت في مختلف المحافل، معربة عن استيائها من عدم وجود الدعم من قبل مراكز مختصة بالاختراع لتذليل العقبات والصعوبات.

وبينت أنها تعمل في مجال الاختراع منذ سنوات ولكنها لم تتمكن من إيصال صوتها، مؤكدا أنها فرحت كثيرا بمقابلة النائب د. خالد العنزي لأنه سيوصل صوت الشباب ونظرتهم للحكومة.

وأكدت أن هذا التكريم من قبل النواب والوزراء ورجالات الدولة يشجع الشباب والمواهب الكويتية على المزيد من العطاء مهما واجهوا من صعوبات.

من جهتها، أعربت الطالبة غلا العنزي عن شكرها للنائب خالد العنزي على حفاوة الاستقبال والتكريم والاستماع إلى صوت المواهب الكويتية.

وقالت إن هذا الدعم والتكريم يمثل شيئا كبيرا بالنسبة لنا كشباب ومنجزين وسيزيد من إنجازاتنا، مؤكدة أن الشباب الكويتيين يواجهون الكثير من الصعوبات بعد حصولهم على الإنجازات.

وأكدت أن عدم توفير الدعم والتشجيع للطاقات الشبابية وعدم تهيئة سبل النجاح لهم يؤثر كثيرا في شخصية المخترع والمنجز والشاب الكويتي الطموح.

ودعت كل الجهات المعنية إلى تهيئة سبل الإبداع والإنجاز أمام الشباب الكويتيين، مؤكدة أن قياس تطور وتقدم الدول يقاس بالنظر إلى الشباب فيها.

العجمي لوزير الصحة: ما أسباب إيقاف علاج حالات العُقم خارج الكويت؟

وجه النائب مبارك العجمي سؤالا إلى وزير الصحة الشيخ د. باسل الحمود، عن أسباب إيقاف علاج حالات العُقم خارج الكويت.

ونص السؤال على ما يلي:

إن نسبة العُقم في الكويت بلغت 15 % وهناك نحو 400 ألف زوج وزوجة كويتيون بحاجة إلى علاجات لمساعدتهم على حدوث الحمل.

وقد أصدر وزير الصحة في 18 فبراير 2010 اللائحة الجديدة لعلاج المواطنين في الخارج والتي تضمنت في مادتها الرابعة إيقاف إرسال جميع حالات العُقم للعلاج في الخارج على أن تعالج بالمراكز العلاجية الحكومية أو الأهلية المعتمدة من وزارة الصحة داخل الكويت.

ثم صدر القرار الوزاري رقم 189 لسنة 2010 بتاريخ 8/9/2010 بشأن ضبط العمل في علاج العُقم بالقطاعين الحكومي والخاص.

وصدر القرار الوزاري رقم 152 لسنة 2012 في شأن لائحة العلاج بالخارج والذي ينظم آلية علاج حالات العُقم بالمراكز الأهلية داخل الكويت على نفقة وزارة الصحة، وذلك في مادته السادسة بالبند (أ)

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – هل توجد مراكز حكومية متخصصة لعلاج العُقم في الكويت بخلاف مركز علاج العُقم بمستشفى

مبارك العجمي

الولادة بمنطقة الصباح الطبية المتخصصة، ووحدة طفل الأنبوب بمستشفى الجهراء؟ وكم عدد مراكز علاج العُقم في مستشفيات القطاع الأهلي المعتمدة لدى وزارة الصحة؟

2 – هل يتوافر العدد الكافي من الأطباء المتخصصين في علاج العُقم في المراكز الطبية الحكومية والأهلية؟

3 – كم عدد الحالات التي تشافت بعد العلاج في المستشفيات الحكومية والأهلية؟ وكم عدد الحالات التي تحتاج العلاج بالخارج؟

4 – ما أسباب إيقاف علاج حالات العُقم خارج الكويت؟ وهل كان ذلك بناء على دراسات علمية من المتخصصين؟

«شؤون البيئة» تدعو رئيس الوزراء لمناقشة أسباب تلوث جون الكويت

ناقشت لجنة شؤون البيئة في اجتماعها مؤخرا تكليف المجلس بخصوص الوضع البيئي الراهن، وأسباب تلوث جون الكويت وطرق علاجها (مخلفات الصرف الصحي، ومجارير الأمطار ونفوق الأسماك)، وذلك بحضور ممثلين عن وزارة الأشغال والهيئة العامة للبيئة ومعهد الكويت للأبحاث العلمية.

وقال رئيس اللجنة النائب د..حمد المطر في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن هناك مشاكل كثيرة وكبيرة يعاني منها جون الكويت حيث وصلت نسبة الملوحة فيه إلى 46 % بينما كانت قبل 10 سنوات 36 % .

وبين أنه سيوجه دعوة لسمو رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية ووزير الاشغال ووزير الكهرباء ومدير عام الهيئه العامه للبيئة لحضور الاجتماع القادم للجنة حتى يعلم رئيس الحكومة حجم القصور الحكومي في الحفاظ على البيئة وتلوثها.

وأضاف المطر أن معهد الكويت للأبحاث العلمية أعد أبحاثا كشف فيها المشاكل التي تعانيها البيئة البحرية وأيضا الحلول، مشيراً إلى أن من ضمن المشاكل وجود معادن ثقيلة سامة وخطيرة في جون الكويت وتحديدا في جون الصليبيخات الذي حصلت فيه مشكله نفوق الأسماك الأخيرة.

وبين المطر أن هناك 7 عوامل تسبب التلوث في جون الكويت منها 3 عوامل طبيعية بينما 4 عوامل من فعل البشر، مشيراً إلى أن تجفيف الأهوار ونقص المياه في شط العرب تعتبر جزءاً رئيسيا من المشاكل التي نعانيها بسبب زيادة الملوحة والتي تؤثر ليس فقط على الحياه البحرية لكن على جودة المياه التي نعتمد عليها في مياه الشرب والتي نأخذها من البحر.

ولفت المطر إلى وجود 53 مجرورا تصب في البحر وتسبب التلوث بشكل مباشر ومنها التلوث الأخير الذي نراه بينما مجرور الغزالي ومنطقة جليب الشيوخ التي لا يوجد فيها صرف صحي منظم، مشيراً إلى أن الكثير لاحظوا نقصا في نوعية الأسماك وكميتها .

وأشار المطر إلى أن تقرير معهد الأبحاث أثبت أيضا أن نسبة المعادن الثقيلة في التربة كبيرة وعالية وهوما يعد سببا رئيسا ومستمرا.

وطالب المطر رئيس الحكومة أن يضع مشكلة تلوث البيئة كأولوية حقيقية للمحافظه على مياه الكويت التي وصلت فيها نسب الملوحة والتلوث إلى معدلات كبيرة،